جامعة الإسكندرية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية "التعريف، التاريخ، التطور والسمات"

الطالب / عامر عيد عامر عيد

إشراف:

الدكتورة / **صفاء صابر**

مقدمة:

حظيت مراكز الأبحاث باهتمام واسع المدي والنطاق وبشكل كبير في العقود الأخيرة من القرن العشرين حيث باتت تمثل أحد البدائل المهمة في عملية تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي واستشرافها آفاق المستقبل العلمي وذلك وفقاً للمنظور العلمي المعرفي لتطور المجتمعات الإنسانية عموما، وقد أصبح للمراكز البحثية دوراَ هاما ورائداَ في قيادة السياسات العالمية مؤخراَ، وصارت أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفعالة، كما أصبحت جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي التنموي في العديد من البلدان المتقدمة، كما أنها ارتقت إلي مكانة أصبحت فيها أحد الفاعلين الرئيسيين في رسم التوجهات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية للدول وأحد المؤثرين فيها[١].

وعليه، فإن مؤسسات الفكر والرأي رسمت دوراَ محوريا في صياغة السياسة الخارجية للدول المتقدمة بشكل عام والولايات المتحدة علي وجه الخصوص، وقد كان لهذه المؤسسات دوراَ رائداَ في كثير من قضايا السياسة الخارجية الامريكية في عموم الشؤون الدولية وشؤون الشرق الأوسط، كما قامت بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مائة عام كما أنها أثرت بشكل ديناميكي تفاعلي علي صانعي القرار في السياسة الخارجية الامريكية من خلال جوانب عدة وبوسائل مختلفة[٢].

"إن دور مؤسسات الفكر والرأي، من بين غيرها من المؤثرات العديدة في صياغة سياسة الولايات المتحدة
الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية وأقلها تقديرًا"[٣].

"ثمة لحظات في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان لمؤسسات الفكر والرأي فيها تأثير حاسم في
إعادة صوغ المفاهيم التقليدية، وفي وضع مسار جديد للقضايا الاستراتيجية الأساسية"[٤].

وفى دراسة هامة استنتجت أن [٥]:

١-أن للمراكز البحثية دورا هاما وحوريا في عملية صنع القرار السياسي بشكل عام.

٢-أن للمراكز البحثية الأمريكية دورها بالغ الأهمية وتأثيرا مباشرا في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

---

[١] خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الفاعلية، المركز المصري للأبحاث ودراسة السياسات، يناير ٢٠١٣.

[٢] د. بسمة خليل نامق، مؤسسات الفكر ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة، مركز الامارات للدراسات العربية والقانون، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الثاني، ٢٠٠٩.

[٣] ريتشارد هاس، مدير قسم السياسة والتخطيط في وزارة الخارجية الأميركية

[٤] رونالد د. آز مس، باحث رئيسي في مجموعة عبر الأطلسي التابعة، للمنظمة الأميركية "صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة"، وباحث رئيسي مساعد في مجلس العلاقات الخارجية

[٥] علاء إبراهيم رجب، دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة "مؤسسة راند"، http://www.acrseg.org/40792، ٢٠١٨.

٣-هناك ترابط هام ومحوري بين ما تتوصل إليه تلك المراكز من نتائج بحثية وتوصيات مقترحة وبين السياسيات التي تنتهجها الإدارات الأمريكية المختلفة بشكل عام.

٤-ليست كل الإدارات الأمريكية تتعامل بنفس الاهتمام مع تلك المراكز ويظهر ذلك في اختلاف إدارة الرئيس أوباما والرئيس ترامب في التعامل مع تلك المراكز.

٥-تعد مؤسسة راند من إحدى المؤسسات البحثية الهامة منذ نشأتها حتي الآن في صنع القرار الأمريكي لما لها من مساهمة كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية في بعض الأوقات.

وتأسيساً علي ما سبق نخلص إلي أن هذه المؤسسات قامت بدور هام في صنع السياسة الامريكية أثناء مختلف الإدارات المتعاقبة، وبرزت كجزء من حركة التحديث الأمريكية تهدف إلي تعزيز الأداء المهني للأجهزة الحكومية الأميركية وتركزت نشاطاتها أساسا علي تقديم المشورة السياسية للإدارات المتعاقبة، وفي كل نشاطاتها تتطلع إلي التأثير في صياغة الرأي العام الداخلي والخارجي تجاه القضايا التي تقدمها كأولويات وبما ينعكس علي عملية صنع السياسة بالشكل الذي تتبناه، ويبدو أن صعود الدور المعاصر لمراكز الأبحاث تلازم مع مرور وصعود الولايات المتحدة كقوة قائدة علي المستوي الدولي الفترات الأخيرة مما يبرهن علي مدي فعالية دور هذه المراكز في صنع القرار الأمريكي الذي أدي بدوره إلي تلك المكانة التي تبوأها الولايات المتحدة في الواقع المعاصر[٦].

تعريف مراكز التفكير

لحد الآن لا يوجد تعريف عام وشامل (جامع ومانع) لهذه المؤسسات. وتكمن صعوبة إيجاد تعريف كهذا _كما قلنا سابقاً_ إلى إن معظم المؤسسات والمراكز التي تقع تحت قطاع مراكز التفكير، لا تعرب عن نفسها كثينك تانكس في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية (NGO) أو منظمات غير ربحية(non profit organization)، وهذا بالذات يعد احد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكي[٧].
ولكن على الرغم من هذه الإشكالية بخصوص هوية هذه المراكز هناك عدة تعريفات لهذه المراكز نحاول أن نعرض بعضاً منها. فتعرفها الموسوعة المجانية المعروفة بـ (wikipedia- Free Encyclopedia) بأنها (أيّة منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز للأبحاث والدراسات أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة)[٨] ، ويعرفها بعض الكتاب بأنه (أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص)[٩] ، وفي تعريف آخر تعّد مراكز التفكير بأنها (تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية أو ما يتعلق بالتسلح)[١٠].

[٦] علاء إبراهيم رجب، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٨.
[٧] http://en. Wikipedia.org/wikilist-of-economics

[٨] دور مراكز التفكير ومراكز الأبحاث(think tanks) في صنع السياسة الأمريكية، عن شبكة النبأ المعلوماتية، ١٥ حزيران ٢٠٠٥، http:// annabaa.org/nbnews/49/154.htm
[٩] http://www.npr.org/yourtwn/ombudsman/2004/040107.htm
[١٠] /www .rand.org/about

إذن نلاحظ بأنه لا يوجد اختلاف أو تباين كبير بين كل هذه التعريفات حول ثينك تانكس، وإنما كلها تشترك على أنه الثينك تانكس عبارة عن منظمة أو مؤسسة أو معهد أو جماعة أو مركز مخصص للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة أو حول العديد من القضايا المتنوعة سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامة أو خدمة احد الأطراف الرسمية (حكومية) أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة)، وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة، بحيث أصبحت تلك المراكز واحداً من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام في الدولة من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها من الأبحاث والمؤتمرات والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تنشرها إلى درجة أصبحت مهمة مراكز التفكير ليست فقط تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية لكنه يتناول مشكلة معينة بصورة مباشرة ويقدم للمختصين وصانعي القرار في الدولة أو في القطاع الخاص بدائل يمكن أن يختار أفضلها أو قد يقدم بديلاً واحداً لابد من الاعتماد عليه من قبل الجهة المعنية وهنا يبرز دور وأهمية هذه المراكز.

أنواع مراكز التفكير

تصنيف مراكز التفكير في الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على عدة معايير، فمثلاً من حيث استقلاليتها أو تبعيتها إلى الأجهزة الحكومية أو إلى احد المؤسسات التعليمية مثل الجامعات فضلاً عن (مراكز الأبحاث المستقلة ومراكز الأبحاث الرسمية التابعة للحكومة)، وأيضا من حيث تخصصها أو مجالات اهتمامها فهناك مراكز متخصصة في مجال معين بينما توجد مراكز أخرى ذات اهتمامات واختصاصات متنوعة ومتعددة، فعلى سبيل المثال تعتبر مؤسسة راند (Rand Corporation) متخصصة بالتعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والإستراتيجية غالباً ما تستعين بها المؤسسة العسكرية الأمريكية لمساعدة الجيش في كيفية مواجهة التحدي الذي تمثله قضايا الإرهاب والأمن القومي، وهي في الوقت ذاته مؤسسة مستقلة غير حكومية تأسست سنة ١٩٤٨ بتمويل خاص كمؤسسة لا تهدف إلى الربح [١١]، وأيضا تعتبر أمريكا انتربرايز(American Enterprise Tnstitute For Public Pdicy research[١٢]) المعروفة بميولها اليمينية ذات الاهتمامات بالسياسة الاقتصادية للحكومة وتقدم لها مقترحات اقتصادية، إذن فهناك مراكز تهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات والشؤون الدولية ومراكز أخرى تهتم بالشؤون الداخلية والسياسات والموضوعات المحلية في المجتمع. ونحاول أن نعرض أهم وابرز المراكز المعروفة على الصعيد العالمي في الولايات المتحدة المستقلة منها والحكومية.

" مراكز التفكير المستقلة

تجاوزت مراكز التفكير المستقلة في أمريكا عام ١٩٨٨ ألف مركز نصفها تقريباً ارتبط بالجامعات والنصف الآخر كان يعمل كمؤسسات خاصة ومستقلة، حوالي ٢٥% من هذه المراكز المستقلة أي حوالي ١٠٠ مركز كان في ولاية واشنطن العاصمة[١٣].
وتعّد المراكز التالية أهم وابرز مراكز التفكير في أمريكا وفي العالم، خاصة في مجالات السياسة العامة للدولة وقضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والمسائل الإستراتيجية.

---

[١١] http:// annabaa.org/nbnews
[١٢] د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل، الأردن، ١٩٩٩، ص١١٧.
[١٣] المصدر نفسه، ص١١٧.

١-   بروكينجز انستتيوشن()(Brokings Institution[١٤]) تأسست في عام ١٩٢٧ ومتخصصة في الأبحاث و الدراسات الأكاديمية في مجال السياسة الدولية، وتنشر نتائج أبحاثها في كتب وتقارير ومجلات دورية. وهو مركز أبحاث ليبرالي ومصدراً لتزويد الحزب الديمقراطي الأمريكي بكثير من الآراء والأفكار والكفاءات البشرية من الكوادر، على سبيل المثال قام ذلك المعهد بتزويد إدارة كارتر(١٩٧٧-١٩٨٠) بعدد من المسؤولين والمتخصصين من بينهم تشارلز شولتر رئيس هيئة مستشاري الرئيس الاقتصاديين.
تصدر من هذا المعهد مجلة فصلية وحوالي(٣٥) كتاب سنوي كما يشرف هذا المعهد على العديد من برامج الإذاعة ويقيم العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية[١٥].

٢- أمريكان انتربرايز (American Enterprise Institute) تأسست في عام (١٩٤٣) [١٦]، كمؤسسة أبحاث خاصة استهدفت الدفاع عن النظام الرأسمالي وعن سلوكية الشركات الكبيرة ومصالحها، ولكنها بعد ذلك تعددت وتنوعت وتوسعت مجالات اهتماماتها.

يقوم هذا المعهد بإصدار (٤) مجلات فصلية وحوالي(١٣٠) دراسة وكتاب كل سنة كما يقوم هذا المعهد بكتابة مقالات صحفية بمعدل (٣) مقالة لكل أسبوع حيث يتم نشرها في ١٠١ جريدة يومية تحت أسماء شخصيات سياسية واقتصادية معروفة، والباحثون الذين يشتغلون في هذه المؤسسة نصفهم على الأقل هم سياسيون عملوا كموظفين في الإدارات الحكومية الأمريكية.

وبسبب نشأته عُدّ انتربرايز كمعهد للنظام الرأسمالي ومصالح الشركات الكبيرة، فقد عُدّ أحد القواعد الفكرية الرئيسة للحزب الجمهوري واهم المصادر التي تزوده بالعقول والأفكار، وعلى سبيل المثال انضم إلى إدارة الرئيس ريغان من أبناء وأعضاء هذا المعهد(٣٢) شخصاً وذلك بعد نجاح الجمهوريين باستلام السلطة عام ١٩٨١، وكما حصل في عام ١٩٧٧ بعد خروج الجمهوريين من الحكم نتيجة لفشل الرئيس فورد في الانتخابات أمام الرئيس كارتر انظم (٢٠) شخصاً بمن فيهم الرئيس فورد نفسه إلى صفوف رواد المعهد.

٣-مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، أسس عام (١٩٦٢) كمؤسسة أبحاث خاصة تابعة لجامعة جورج تاون الأمريكية، ويقول مؤسسي المركز بأنه يهدف إلى تشجيع صانعي القرار السياسي والجمهور على التفكير بشكل استراتيجي فيما يتعلق بالقضايا الدولية[١٧]، وخلال مدة زمنية قصيرة استطاع هذا المعهد احتلال مكانة مرموقة في واشنطن كواحد من أهم مراكز التفكير اليمينية المعادية للسوفيت والمتعاطفة مع إسرائيل، وفي سنة ١٩٨١ (قدم هذا المعهد استشارات أمنية وسياسية للرئيس ريغان، وانضم من أبناء هذا المركز (١٨) شخصاً لإدارة الرئيس ريغان ومن بينهم رئيس المركز في وقته ديفيد ابشاير أصبح سفير أمريكا لدى حلف الناتو.

٤- مؤسسة التراث(Heritage Foundction) تأسست في عام (١٩٧٢) كمؤسسة أبحاث يمينية محافظةاستهدفت أساسا التأثير في توجهات الرأي العام الأمريكي وخلق ظروف موضوعية تسمح للفكر اليميني المحافظ بالسيطرة على السياسة العامة للدولة والعودة لاستلام الحكم، وساهم في نجاح ريغان للوصول إلى الحكم، كما قال احد أعضاء المؤسسة بأن الأفكار تسبق في العادة السياسيين، وبعد انتخاب ريغان انضم إلى إدارته من أعضاء المؤسسة(٣٦)

---

[١٤] المصدر نفسه، ص١١٧.
[١٥] http://en. Wikipedia.org/wiki/amrican-enterprise- enstitute
[١٦] د. محمد عبد العزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب،المصدر السابق، ص١١٩.
[١٧] . http://www.heritage.org/about

شخصاً عينوا جميعاً في مراكز حساسة وذات علاقة مباشرة بصنع السياسة العامة للدولة. وديفيد فولس الذي كان رئيس المؤسسة فقد تم تعيينه من قبل ريغان عام ١٩٨٢ رئيساً للجنة الاستشارية التي أوكلت إليها مهام تقييم الدبلوماسية الأمريكية. تعمل هذه المؤسسة على توجيه الرأي العام الأمريكي باتجاه يميني محافظ، ونشر هذا التوجه على المستوى الخارجي في أوربا. كما يقول جيفري جنز مستشار المؤسسة للشؤون الدولية (بأن مؤسسة التراث تقود جهود عالمية لتطوير برنامج عمل دولي مشترك لليمين من خلال علاقات تعاون بين (٢٠٠) منظمة ومجموعه أجنبية بما في ذلك أحزاب سياسية ومراكز تفكير وأساتذة الجامعات ومؤسسات إعلامية).

وفي عام (١٩٨٣) تم إنشاء (الاتحاد الديمقراطي العالمي) تحت قيادة المؤسسة ويضم ذلك الاتحاد رؤساء أحزاب سياسية محافظة من (٣٠) دولة يهدف إلى رسم استراتيجيات عمل خاصة في مجال السياسة الخارجية، هذه المؤسسة أيضا كالمؤسسات الأخرى لها منشورات وإصدارات من الكتب والتقارير والمجلات.

٥- راند كوربوريشن (Rand corporation) : هي اكبر مؤسسات البحث الخاصة في أمريكا وفي العالم أيضا تنحصر اهتماماتها في قضايا الأمن والدفاع وعلاقة تلك القضايا بشكل عام بإستراتيجية أمريكا الأمنية والعسكرية. وتعد هذه المؤسسة العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكية، في مجال إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالأسلحة الأمريكية وأنظمة الدفاع المختلفة، والدراسات تجري بموجب عقود بين وزارة الدفاع وهذه المؤسسة وتبقى بعض من أبحاثها ودراساتها لا تنشر، لذلك ينحصر تأثيرها ضمن دائرة صغيرة من صانعي القرار السياسي خاصة العسكري والأمني في الولايات المتحدة الأمريكية .

" مراكز التفكير الرسمية (الحكومية)

حصلت الحكومة على فائدة كبيرة عند تعاملها مع الخبرات الموجودة خارج الأطر الرسمية وبذلك شجعت هذه المراكز ووسعت نشاطاتها في كافة المجالات التي تقع ضمن اهتمامات الدولة، وعلاقة الحكومة مع هذه المراكز ذات طابع تعاقدي، أي يتعاقد احد الأجهزة الحكومية مع احد هذه المراكز لقيام ببحث في مجال معين مقابل تمويل هذا البحث مادياً وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للباحثين، وهذا ما أدى إلى زيادة الإنفاق حكومي على الأبحاث فعلى سبيل المثال ازداد الإنفاق الحكومي ففي عام ١٩٦٥ من (٢٢٥) مليون دولار إلى (٢) مليار دولار في عام ١٩٧٥ إن إدراك صناع السياسة الأمريكية قدر المنفعة والاستفادة من هذه المراكز ونتائجه الايجابية في التعامل معها، دفع الحكومة إلى تأسيس مراكز تابعة وخاصة للحكومة. وهنا نحاول أن نعرض بعض أهم وأبرز المراكز التابعة للحكومة الأمريكية:

١. مكتب المحاسبة العامة (General Accounting Office)، جهاز تحقيق تابع للكونجرس الأمريكي، وتبلغ ميزانيته إلى ما يقارب(٣٠٠) مليون دولار، كما يبلغ عدد موظفيه (٥٠٠) موظف، ومهمته القيام بالدراسات فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والطاقة والتمويل ومعونات التنمية للدول الأجنبية.

٢.   مركز الكونجرس للخدمات البحثية(Congressional Research Service)، هذا ذو اهتمامات متعددة وخاصة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وتقدم هذه الدراسات إلى الكونجرس الأمريكي.

٣.   مكتب الكونجرس للميزانية (Congressional Budget Office) متخصص بشؤون الميزانية وتقييم أبعاد أوجه الإنفاق المختلفة وتحديد الآثار التي تترتب على خفض أو زيادة ميزانية بعض البرامج.

٤.   مكتب تقييم التكنولوجيا(The Office of Technology Assessment). يساعد الكونجرس على فهم تعقيدات التكنولوجيا الحديثة وإصدار التشريعات بشأنها.

والى جانب تلك المراكز قامت الحكومة الأمريكية في الستينيات والسبعينيات بإنشاء معاهد أبحاث وأقسام للدراسات المتخصصة في كل الوزارات الرئيسة، ومن ضمنها معهد الخدمة الدولية التابع لوزارة الخارجية واستحداث دوائر خاصة في وزارة الخارجية لتمويل نشاطات بعض المؤسسات التي تقوم بترويج ونشر الثقافة الديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني وحقوق الإنسان في العالم وفق معايير ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من تنوع وتعدد الخدمات التي تقدمها مراكز التفكير حسب تنوع وتخصص هذه المراكز، إلا انه نستطيع أن نجمع الخدمات في النقاط التالية ونلخصها كما يلي:

١.   تقييم السياسات السابقة، ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي السليم.

٢.   تحديد الآثار بعيدة المدى للسياسات المتبعة تجاه الأصدقاء والأعداء على حد سواء، فيما يتعلق بمصالح أمريكا ومكانتها الدولية خاصةً.

٣.   طرح الأفكار والآراء الجديدة، واقتراح السياسات البديلة، خلال المدة التي تسبق مباشرة انتقال السلطة من أدارة إلى أخرى خاصة ، أو بعد حدوث حوادث كبرى أو بروز ظواهر جديدة أو مستجدات(مثل ١١ سبتمبر، وقضايا الإرهاب)، وذلك كي تكون تلك الأفكار والمقترحات تحت تصرف صانعي القرار السياسي الجدد، ومن الأمثلة على ذلك قيام كل من معهد بروكينجز ومعهد دراسات الشرق الأوسط بنشر دراستين عن أزمة الشرق الأوسط خلال السنة الأخيرة لحكم رونالد ريغان الثانية تحت عنوان (نحو سلام عربي- إسرائيلي) والثانية كانت بعنوان (مصالح الغرب وخيارات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط) فبراير /١٩٨٨، وان ستة من الأشخاص الذين شاركوا في هذه الدراسات دخلوا الحكومة في عهد الرئيس بوش الأب في مراكز حساسة، أهمهم كان(لورانس ابجير نائب وزير الخارجية، و دينس روس رئيس قسم التخطيط السياسي في الخارجية وريتشارد هاس مدير قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي).

٤.   تزويد الإدارات المتتابعة والأجهزة المختلفة بالخبراء.

٥.   تقديم المشورة والنصح لأجهزة مؤسسات الدولة أحيانا بناءً على طلب تلك الأجهزة.

٦.   تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لتسنم الإدارات السياسية العامة للدولة.

٧.   التأثير في الرأي العام وفي صانع السياسة والقرار السياسي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات، وإصدار النشرات والمجلات ونشر التقارير وإعداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية وتقديم التحليلات، لتبرير سياسات معينة أو نقدها أو لترويج أفكار جديدة وتعميمها، وبذلك يعززون المكانة الأدبية لمراكز التفكير والمفكرين.

٨.   إمداد وسائل الإعلام وبرامجها بالخبراء والمحللين القادرين على تحليل الأحداث والتنبؤ بها، خاصة في أوقات الأزمات.

٩. القيام أحيانا بإجراء الاتصالات السرية مع جهات أجنبية لحساب الحكومة الأمريكية ومحاولة جس النبض قبل طرح بعض المبادرات السياسية.
١٠. بلورة مواقف ومصالح الأمة المشتركة وتجسيد ذاكرتها الجماعية وتنمية قدرتها التراكمية في مجالات الفكر والسياسة والإعلام.

هذه الخدمات وغيرها تقوم بها مراكز التفكير الخاصة والمهتمة بقضايا السياسة بصورة عامة، ولكن هناك مراكز أخرى ذات اختصاصات مختلفة (كالصحة، والنشاطات الاجتماعية، والتعليم، ... الخ)، لم نهتم بها في هذه الورقة لضيق مجال البحث فيه .

طبيعة تأثير مراكز التفكير على صنع السياسة (آلية التأثير)

ليس من السهل تحديد طبيعة التأثير والدور الذي تمارسه مراكز التفكير على عملية صنع السياسة واتخاذ القرار في الولايات المتحدة كما هو الحال بالنسبة للعوامل والعناصر المؤثرة في هذه العملية وذلك لغموض وعدم وضوح هذا التأثير، أو قد يكون السبب هو الطبيعة الغامضة لعملية صنع السياسة في الولايات المتحدة .

نحن لا ندعي أننا نستطيع أن نتلمس بصورة واضحة دور وتأثير مراكز التفكير في صنع السياسة، لان هذا الأمر يحتاج إلى إمكانيات علمية ومعرفية كبيرة وأيضا إلى وقت ووسائل متنوعة من المصادر والوثائق قد لا تستطيع الحصول عليها بسهولة، هذا فضلاً عن إننا لم نحصل أو لم نجد بحثاً يتناول هذا الموضوع بشكل علمي ودقيق، كل ما وجدناه هو الإشارة بصورة سطحية إلى دور وتأثير هذه المراكز في عمليات صنع السياسة واتخاذ القرارات مع عدم ذكر التفاصيل الدقيقة واللازمة لذلك الدور أو حالات ونماذج من التأثير، هذا كله لا يعني عدم وجود التأثير لهذه المراكز، الإقرار بوجود التأثير يعتمد بمدى إيماننا بتأثير المعرفة والثقافة السياسية على صنع السياسة واتخاذ القرار.

وبذلك نستطيع أن نقول بأن هذه المراكز أهم مصدر من مصادر المعلومات والتحليلات والفكر والمعرفة من خلال الأبحاث والدراسات في الولايات المتحدة، تؤثر على المجتمع والدولة بشكل عام وبصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة. وهنا قد نحتاج إلى بحوث حول الثقافة والسياسة ودور المثقف في السلطة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، (اتجهت الدولة الأمريكية منذ بداية تكوينها إلى الاستعانة بالخبرات البشرية المتواجدة خارج اطر الدولة الرسمية، إذ إن قيام القطاع الخاص بتحمل مسؤوليات التنمية والتصنيع والبحث العلمي بشكل رئيس يستحوذ على معظم الخبرات والمعارف المستجدة في المجتمع).

وهذا يعني بان مؤسسات الدولة الرسمية تعتمد على المجتمع بالدرجة الأساسية في كافة المجالات، إذ إن المؤسسات الخاصة قامت بتقديم خدمات كثيرة للمؤسسات العامة من خلال رفع مستوى الكفاءات وتأهيل كوادر متخصصة لتدخل في العمل الحكومي ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أدى اتساع مجالات العمل وتعدد البرامج الحكومية وتنوعها إلى دفع الدولة إلى الاستعانة بالمؤسسات الخاصة لتقييم البرامج وتحليل السياسات وتقديم المقترحات المناسبة.

مع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال و الإعلام المتنوعة والتعبير عن الرأي كل ذلك أدى إلى سهولة انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات إذ أصبحت وسائل الإعلام أدوات إيصال الفكر والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الآخرين وبالتالي أصبحت معاهد البحوث ومراكز التفكير (مراكز إنتاج هامة لصناعة ونشر الجديد من الأفكار ومصادر رئيسة لتزويد وسائل الإعلام بالحديث من الآراء والإحصاءات والتحليلات وبذلك أصبح التفاعل المتواصل بين مراكز التفكير والبحوث ووسائل الإعلام أهم أدوات تشكيل الرأي العام وأكثر الأطراف قدرة على مراقبة أعمال الدولة بوجه عام ومصدر معلومات وخبرة لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها).

تقوم مراكز البحوث والتفكير في العادة بالمشاركة في صنع السياسة العامة للدولة من خلال (إرساء الأسس الفكرية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية للبرامج والسياسات الرئيسية)، قد لا تمثل مراكز التفكير رأي الأغلبية، ولكنها تعمل بكل جهدها وتحاول باستمرار (إعادة تشكيل رأي الأغلبية بما يتفق مع وجهة نظرها وفهمها الذاتي لمصالح أمريكا الوطنية، أو ما يعد (مصالح وطنية).

وبصورة عامة يعد إنشاء مراكز التفكير والأبحاث محاولة من قبل قطاعات الشعب النشطة والواعية والمثقفة(النخبة) بضرورة وأهمية المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة بعيدا عن اطر حكومية، وتعد مراكز التفكير من جهة أخرى وسيلة لقيام القوى المسيطرة على المجتمع بإيصال خبرتها ووجهات نظرها وحكمتها لصانعي القرار السياسي من ناحية وإلباسها فلسفتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لباساً علمياً وإعطاءها الشرعية والمصداقية من ناحية أخرى. وأيضا تعد مراكز التفكير بوجه عام بمثابة مخازن لتزويد الحكومة بالآراء الجديدة والتحليلات الأكاديمية والكفاءات المؤهلة لتسلم مهام الإدارة في الحكومة.

من الجدير بالذكر إن الكثير من رواد قطاع الثينك تانكس على علاقة وطيدة بالسياسيين الأمريكيين أو بالأحرى بالسياسة بصورة عامة في الولايات المتحدة، أما هم أنفسهم صناع القرار والسياسة السابقين أو يصبحون صناع السياسة في المستقبل. لأنه تحتم تقاليد السياسة الأمريكية قيام كل رئيس جديد بتعيين حوالي(٤٠٠٠) شخص في مناصب سياسية وإدارية وقضائية هامة، من بينهم (٦٠٠) شخص كوزراء ومستشارين ونواب الوزراء ومساعدي الوزراء وموظفي البيت الأبيض وحوالي (١٠٠٠) شخص كسفراء وقضاة وحوالي(٢٢٠٠) شخص كمستشارين وأعضاء في اللجان المختلفة التي يتم تشكيلها لمتابعة قضايا مختلفة وهامة، وفي العادة تأتي غالبية هؤلاء من مراكز التفكير والأبحاث ومكاتب المحاماة الاستشارية الخاصة المتواجدة في العاصمة واشنطن، وباحتلال الطاقم الجديد للمناصب الحكومية الهامة تقوم غالبية أعضاء الطاقم القديم بشغل معظم الوظائف التي تصبح شاغرة في تلك المراكز والمكاتب وهذه العملية(التبادل للمراكز والأدوار) تستمر، في هذه الورقة اشرنا إلى بعض النماذج من هذه الظاهرة ونورد بعض النماذج الأخرى، (ادوارد ووكر) الرئيس الحالي لمعهد الشرق الأوسط هو مساعد وزير خارجية وسفير أمريكي سابق، (مارتن انديك) مدير مركز الحسابات لدراسات الشرق الأوسط بمعهد بروكينز عمل مساعداً لوزير الخارجية وسفيراً سابقاً في إسرائيل. (كينت بوليك) مدير البحوث بنفس المركز فهو مدير سابق لوحدة شؤون الخليج بمجلس الأمن القومي و(ريتشارد هاس) الذي تراس سابقاً قسم تخطيط السياسات بالخارجية الأمريكية هو الرئيس الحالي لمجلس العلاقات الخارجية و(دينس روس) احد المستشارين الأساسيين لإدارة الرئيس بل كلينتون يعمل الآن كمدير لمعهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، و(مادلين اولبرايت) وزيرة الخارجية السابقة في عهد كلينتون تعمل الآن في(NDI) الممولة من

وزارة الخارجية[18]، وبذلك ندرك بوضوح مدى التقارب بين الباحثين والدارسين في هذه المراكز وعمليات صناعة السياسة واتخاذ القرارات الأمريكية وصناعتها.

نشأة مؤسسات الفكر والرأي وتطورها

إن مؤسسات الفكر والرأي مؤسسات مستقلة تم إنشاؤها بهدف إجراء الأبحاث وإنتاج معارف مستقلة متصلة بالسياسة. وهي تسد فراغًا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي، من جهة، وبين عالم الحكم، من جهة ثانية.

ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات يكون، في أحيان كثيرة، النقاشات النظرية المنهجية والغامضة التي لا تمت إلا بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية. أما في الحكومات فيجد الرسميون الغارقون في مطالب صنع السياسة اليومية الملموسة، أنفسهم عاجزين، بسبب كثرة مشاغلهم، عن الابتعاد قلي ً لا عن الشؤون اليومية لإعادة النظر في المسار الأوسع لسياسة الولايات المتحدة. من هنا، كانت أولى مساهمات مؤسسات الفكر والرأي المساعدة على سد الفجوة بين عالمي الأفكار والعمل.

وقد حصل بروز وارتقاء مؤسسات الفكر والرأي العصرية بصورة متوازية مع ارتقاء الولايات المتحدة إلى سدة زعامة العالم. فقد انبثقت هذه المؤسسات أول ما انبثقت قبل قرن من الزمن، خلال الحقبة التقدمية، كجزء من حركة تستهدف الاحتراف في العمل الحكومي. وكانت رسالتها المعلنة، في معظمها، غير سياسية: دفع عجلة المصلحة العامة عن طريق تزويد الرسميين الحكوميين بالنصائح السياسية النزيهة غير المتحيزة.

وتشمل الأمثلة الأولى لهذه المؤسسات معهد البحوث الحكومي (١٩١٦)، وهو ما أصبح لاحقًا مؤسسة بروكنغز (١٩٢٧). وكانت مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي التي تأسست سنة ١٩١٠ أول مركز أبحاث مكرس فقط للسياسة الخارجية، وقد أُنشئت لغرض التحقيق في أسباب الحروب وتشجيع الحلول السلمية للنزاعات. وقد أصبحت هذه المهام ملحة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى التي ولدت نقاشًا حاميًا حول الدور العالمي

١٩١٨ ، جمع العقيد إدوارد هاوس، وكان مستشارًا للرئيس - المناسب للولايات المتحدة.

وخلال شتاء ١٩١٧

وودرو ويلسون، بشكل متكتم متحفظ، بحاثة بارزين لأجل استكشاف خيارات السلام لما بعد الحرب. وقام هذا الفريق، الذي عرف بمجموعة "التحقيق"، بتقديم النصح للوفد الأميركي إلى مؤتمر السلام في باريس. وما لبث أن انضم، سنة ١٩٢١ ، إلى مصرفيين ومحامين وأكاديميين بارزين في نيويورك، لتشكيل "مجلس العلاقات الخارجية". وساعد الجيل الأول من مؤسسات الفكر والرأي في إنشاء واستدامة مجموعات محلية من

المواطنين المتنورين المؤيدة للتعاطي العالمي، وحافظ في نفس الوقت على إبقاء فكرة "الدولية" حية خلال السنوات التي انقضت بين رفض الولايات المتحدة الاعتراف بعصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الثانية.

---

[18] صاموئيل هنتونغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة د. مالك عبيد أبو شهوة ود. محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٩، ص٦٣.

ثم برزت موجة ثانية من مؤسسات الفكر والرأي بعد سنة ١٩٤٥ عندما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهام دولة عظمى وأصبحت (مع اندلاع الحرب الباردة) المدافعة عن العالم الحر. وقد تلقى العديد من تلك المؤسسات دعمًا مباشرًا من الحكومة الأميركية التي خصصت موارد هائلة للعلماء والبحاثة العاملين في مجال الدفاع. وأطلقت مؤسسة راند كوربوريشن التي أنشئت في الأساس كمؤسسة مستقلة لا تبغي الربح بتمويل من سلاح الطيران سنة ١٩٤٨، دراسات رائدة في تحليل الأنظمة ونظرية وضع الخطط الحربية لمواجهة جميع الظروف المحتملة والمساومة الاستراتيجية، ما زالت تؤثر في صياغة طريقة تحليل سياسة الدفاع والردع بعد مرور عقود على تطويرها.

وبرزت خلال العقود الثلاثة الأخيرة، موجة ثالثة من مؤسسات الفكر والرأي تركز على تأييد آراء معينة ومناصرتها بنفس قدر تركيزها على الأبحاث، مستهدفة إنتاج وتقديم مشورة سياسية في الوقت المناسب يمكنها التنافس في سوق الأفكار المزدحمة، والتأثير في القرارات السياسية. وتشكل مؤسسة هيريتيج المحافظة التي أنشئت في عام ١٩٧٣ النموذج الأصلي لمؤسسات الفكر والرأي هذه الداعية لأفكار معينة. كما يلعب معهد الدراسات السياسية الليبرالي دورًا مشابهًا.

وبحلول القرن الواحد والعشرين، أصبحت هناك أكثر من ١٢٠٠ مؤسسة للفكر والرأي موزعة على كامل الساحة السياسية الأميركية. وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع والتمويل والتفويض والموقع. فبعض هذه المؤسسات، مثل معهد الاقتصاد الدولي، ومؤسسة الحوار بين الدول الأميركية، أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى يركز على مجالات وظيفية محددة أو مناطق معينة. في حين تغطي مؤسسات أخرى، مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، السياسة الخارجية بصورة عامة.

ولدى القليل من مؤسسات الفكر والرأي، مثل بروكنغز، منح وقفية ضخمة فلا تقبل بالتالي إلا القليل من التمويل الرسمي أو أنها لا تقبل شيئًا منه؛ في حين تحصل مؤسسات أخرى مثل راند على معظم إيراداتها من عقود للقيام بأعمال لزبائن في الحكومة وفي القطاع الخاص؛ بينما تعتمد قلة منها، مثل معهد السلام الأميركي بصورة شبه كاملة على التمويل الحكومي. وتقوم مؤسسات الفكر والرأي، في بعض الحالات، بدور إضافي كمنظمات غير حكومية ناشطة في قضية معينة. فمجموعات الأزمات الدولية، مثلا، تنشر شبكة من المحّللين في الأماكن الساخنة حول العالم لرصد الأوضاع السياسية المتفجرة، وتضع توصيات مبتكرة ومستقلة من أجل إحداث ضغط عالمي لإيجاد حل سلمي لها[١٩].

التطور التاريخي والمقومات العامة

مجموعة من المفاهيم والتعريفات عن المراكز الفكرية، كما تعرضت لها جملة من المعاجم والموسوعات، مثل معجم وبستر webster dictionary الذي أشار إلى أن المركز الفكري هو عبارة عن مجموعة من الناس الأكاديميين، ومدراء الأعمال، أو موظفي الحكومة الذين يسعون إلى البحث والتنقيب، ودراسة المشكلات الاجتماعية والعلمية والتكنولوجية.

ويعود تاريخ ظهور المراكز الفكرية إلى ما يقارب القرن ونصف القرن، وقد مرت هذه المراكز بمراحل مختلفة ومتنوعة، متأثرة بالأحداث والتطورات الجارية على الساحة الدولية، وقد قسم المؤلف التطورات التي مرت بها إلى خمس مراحل رئيسة، فالمرحلة الأولى تمتد

[١٩] بقلم ريتشارد ن. هاس ،مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الخارجية : وجهة نظر أحد صانعي السياسة

من(١٨٦٥-١٩٠٠م)،وذلك بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية، فظهرت في الساحة مراكز تعنى بالسياسات العامة، والعلوم الاجتماعية بغرض مساعدة الحكومة، وتشجيعها على تنفيذ الإصلاحات اللازمة التي يصبو إليها المجتمع الأمريكي، بينما حُددت المرحلة الثانية من(١٩٠١إلى١٩٤٥م)،وهذه المرحلة ميزها الطابع الليبرالي، إذ أن الأثرياء والشركات التجارية والصناعية الكبرى، والمؤسسات الخيرية، لعبت أدواراً هامةً في تمويل الدراسات والأبحاث في المراكز الفكرية الهامة، وقد تزايدت أعداد المراكز الفكرية تزايداً كبيراً في المرحلة الثالثة التي تنحصر بين سنوات(١٩٤٦-١٩٧٠م)،فمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تركزت الاهتمامات فيها على المراكز ذات البعد الاستراتيجي والعسكري، ومثال ذلك مشروع منهاتن الذي أدخل العالم عصر القنبلة الذرية، كما وُسعت المؤسسات والنشاطات التي تُركز على السياسة الخارجية، والشؤون الدولية، والمخططات الاستراتيجية، والأعمال العسكرية، وقد حُدد الإطار الزمني للمرحلة الرابعة ما بين(١٩٧١-١٩٩١م)،وقد نحت المراكز الفكرية الأمريكية في هذه السنوات منحىً آخر، فاتجهت إلى الإقناع، والتدليل بالحجة والبرهان، بدلاً من الاقتصار على تقديم النصح والمشورة، والتوصيات بالخيارات الممكنة، وقد كان هذا الاتجاه نتيجة لمجموعة من الأحداث والتطورات التي شُهدت في ذلك الزمن، من أبرزها: حرب فيتنام، وحماية الحقوق المدنية، وتوفير الفرص التعليمية والاقتصادية المتكافئة للأقليات، وقد أُنشئت في هذه المرحلة الكثير من المؤسسات الهامة، مثل: مؤسسة التراث، ومؤسسة الكونجرس الحر، ومركز الأخلاق والسياسة العامة، ومجلس الأمن الأمريكي المتبادل. وأما المرحلة الأخيرة فقد بدأت من سنة:١٩٩٢م إلى وقتنا الحاضر، وأهم ما ميز هذه المرحلة ذلك الامتداد الواسع للمراكز الفكرية الأمريكية، في مناطق، ودول مختلفة عن طريق تقديم الخبرات، وتعزيز الخطط لبناء الدول الجديدة، ومواكبة التحولات الديمقراطية، والاقتصادية وما يتصل بهما من شتى القضايا، كما شهدت هذه المرحلة نفوذاً كبيراً للمحافظين الجدد على الكثير من المراكز المحافظة تقليدياً، وأضحى بين أيديهم تقرير من يدخل ميادين السياسة العامة، أو ينسحب منها، وركزوا اهتماماتهم على الساحة الخارجية، وطفقوا يبحثون عمن يتفق معهم عقائدياً، أو يحمل أفكاراً منسجمة مع رؤاهم.

ونتيجة لتغيُر النظرة التقليدية للمراكز الفكرية ،لم تصبح مجرد كيانات منظمة ومستقلة، وتنقسم إلى غير حكومية، أو حزبية، أو مصلحية، بل إنها أصبحت بمنزلة الجسور التي تصل بين الخبراء، والباحثين، والمحللين في المراكز، وبين صناع القرار، وهذا ما يرصده المؤلف في الفصل الثاني من الكتاب، والموسوم ب:«المراكز الفكرية-المقومات العامة والأنواع»، فالمراكز الفكرية تشكل عاملاً مهماً في نجاح السياسات المرسومة ،وتسويقها أمام السلطة التشريعية، والرأي العام، ويُحدد الدكتور الخطيب ستة أنواع رئيسة للمراكز الفكرية، هي: المراكز الفكرية المستقلة، والتي أنشأها المجتمع المدني وهي هيئات غير ربحية، والمراكز الفكرية الجامعية التي توجد في الجامعات، أو ترتبط بها، وتتخصص في أبحاث الشؤون العامة، والمراكز الفكرية البحثية المؤسسة من قبل الحكومات، وهي مراكز تهتم بالبحث، وتهدف إلى تطوير موضوعات محددة، والمراكز الفكرية البحثية، والتي تُنشأ داخل الشركات الكبرى، وتصبح جزءاً من هيكلها التنظيمي، والمراكز الفكرية التي تؤسس من طرف الأحزاب السياسية، والمراكز الفكرية غير الحكومية، والتي تتميز بطابعها العالمي، وتتركز اهتماماتها على الشؤون الخارجية[٢٠].

---

٢٠ محمد سيف الإسلام بوفلاقـــة، المراكز الفكرية في الولايات المتّحدة الأمريكيّة «الظاهرة والدّور والتأثير»، كلية الآداب بجامعة عنابة، الجزائر،٢٠١٩. https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/03/11/487186.html

الأدوات وأساليب التأثير

يتوقف المؤلف في الفصل الثالث ملياً مع أسباب نجاح المراكز الفكرية الأمريكية ،وأساليب وأدوات تأثيرها، ومن أهم الأسباب التي أسهمت في تحقيقها لإنجازات كبيرة، ووصولها إلى السلطات التنفيذية وصناعة القرار، وجودها في العاصمة واشنطن مما مكنها من النفوذ إلى سلطات الحكم الثلاث، والتعامل مع الأشخاص الذين يعملون في هذه السلطات، وهيئاتها الرئيسة، بالإضافة إلى توفر الإمكانات والموارد المالية والبشرية، مما يُساعد على جذب الخبرات البحثية، والفنية والإدارية، والمحافظة عليها، ومن عوامل نجاحها عدم خضوعها للرقابة **التنفيذية، أو القضائية، أو التشريعية، وهذا ما حفزها على التوسع، وتكثيف نشاطاتها، كما أنها تتمتع** بمجموعة من القدرات من بينها قدرتها على توليد أفكار جديدة ومبتكرة حول جملة من الموضوعات المتعلقة بالشأن العام«فمن ناحية، تستهدف هذه الأفكار الجديدة صانعي القرار بالدرجة الأولى من أجل تغيير فكرهم، والتأثير في مواقفهم وبالتالي قراراتهم في القضايا الداخلية والخارجية. وما من ريب أن نجاح المراكز الفكرية في هذا المسعى يُفضي إلى تغيير المفاهيم الخاصة بالمصالح القومية الأمريكية ويؤثر في ترتيب قائمة أولوياتها، ما قد يوفر خريطة طريق لعمل الحكومة الأمريكية وهيئاتها التنفيذية والتشريعية. من ناحية أخرى تسعى المراكز الفكرية في الوقت ذاته من خلال أدواتها المختلفة على تغيير توجهات الرأي العام عبر"تثقيفه" ، لا لكي يؤثر في صانعي القرار فحسب، بل من أجل بلورة مداركه وكيفية فهمه للأحداث والقضايا الوطنية والعالمية. والقدرة على المبادرة والتناول الفوري للأحداث المتسارعة اعتماداً على وسائل الإعلام المتنوعة، فالمراكز الأسبق في الدخول إلى الساحة الإعلامية التي تغطي الأحداث يتاح لها فرص تحديد هذه الأحداث وقولبتها أمام الرأي العام الذي يجهل دقائق الأمور في تلك الحالات، وبالتالي تأطير المواضيع المتصلة بها ووسمها بما يخدم مصلحة المركز وتوجهاته في جميع الأحوال، والقدرة على استغلال النظام الانتخابي، خصوصاً المتعلق بالرئاسة. ولعل هذه الميزة قد تكون الأهم بعد التمويل في نجاح المراكز الفكرية الكبيرة أو المرموقة، فالتأثير في السلطة التنفيذية يتم في المقام الأول بسبب الانتخابات الرئاسية التي تُجرى دورياً كل أربع سنوات. وفي سياق السعي إلى التأثير في السلطة التنفيذية تستخدم المراكز التنفيذية مجلسي الكونجرس (النواب والشيوخ) أيضاً بسبب الصلاحيات التي يعطيها الدستور للكونجرس ووجوب أخذ مشورته وموافقته على التعيينات الرئيسة في السلطة التنفيذية. كذلك تهتم المراكز الفكرية بمجلسي الكونجرس لتمتعها ب"قوة المحفظة"، أي صلاحيات المجلسين في تخصيص النفقات الفيدرالية وتمويلها، ورصد الأموال للمشروعات وجمعها عبر الضرائب، والموافقة على المقترحات والسياسات المالية والميزانيات التي تقدمها السلطة التنفيذية أو عدم الموافقة على ذلك. وأخيراً تستغل المراكز الفكرية في هذا الإطار وجود الحماية والرقابة التي يفرضها القضاء الفيدرالي على مشروعات القوانين والسياسات والمواقف التي تتصل بالسلطة التنفيذية، خصوصاً من حيث دستورية هذه الأمور من عدمها»[٢١].

وقد اعتمدت المراكز الفكرية الكثير من الأدوات، بغية تجسيد أهدافها، وكسب النفوذ، والتأثير في التوجهات والسياسات المنتهجة من قبل الحكومة، ومن أبرز الأساليب التي اتبعتها العمل على مساعدة مرشحي الرئاسة الأمريكية، من أجل إدراكهم لأبعاد وموضوعات الشؤون الداخلية والخارجية عند استهلالهم لحملاتهم الانتخابية، وتقديم مئات الأشخاص من الفئات المتوسطة، والعليا للعمل في هيئات الإدارات التنفيذية الجديدة وأجهزتها، كي يؤثروا بأفكارهم ورؤاهم، ويسهموا في صنع القرار، وكذلك تسعى إلى توفير تدريب مستمر لموظفي الإدارات

---

[٢١] د. باسل رؤوف الخطيب: المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية «الظاهرة والدور والتأثير "منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض المملكة العربية السعودية، ط:١٤٢٨،١٠٠١هـ/٢٠٠٧م، ص:٤٧ومابعدها.

التنفيذية،ولأعضاء مجلس الكونجرس، والعمل على تثقيفهم،وتزويدهم بالمعلومات ذات الصلة بالشؤون الداخلية والخارجية،ويشمل التثقيف كُلاً من السلطتين التنفيذية والتشريعية،وكذلك الجمهور الأمريكي والعالمي،كما أن المراكز الفكرية تستثمر أساليب أخرى متنوعة كالتوظيف عن طريق توفير مناصب شغل لكبار المسئولين والخبراء والمستشارين،وتحرص على الظهور على الساحة السياسية«كي تعطي الانطباع لصانع القرار والرأي العام بمدى أهميتها وخبراتها وضلوع أشخاصها في تناول مسائل الشأن العام وتحليلها بما يمنحها المصداقية سواء استحقت ذلك أم لا،وكذلك القدرة على التأثير. وتشكل وسائل الإعلام المختلفة وشبكة الإنترنت الأدوات الرئيسة في هذا المسعى.فحين تتناول الوسائل الإعلامية الدراسات والأبحاث الصادرة عن المركز أو يقوم منتسبوه بالإدلاء بآرائهم في الموضوعات المطروحة على شاشات التلفزة أو الراديو فإن هذا دليل علني على ما يتمتع به المنتسب من خبرة،وما تتصف به المؤسسة التي ينتمي إليها من قدرات. فإذا أضيف إلى ذلك الكتابات والمقالات التي ينشرها هؤلاء في الدوريات والمجلات وأعمدة الصحف الرئيسة فإن هذا يُسهم في رفع منزلة المركز أمام صانع القرار.كذلك تعتمد المراكز الفكرية على شبكة الإنترنت التي تؤمن لها عبر مواقعها وصلاتها على الشبكة سرعة تسويق أفكارها ومواقفها من أحداث الساعة،كما تتيح لها قدرة واسعة على طرح الموضوعات،وتقديم الخدمات والمعلومات،إضافة إلى بناء وإيجاد شبكات الخبراء من مختلف التوجهات من داخل الولايات المتحدة وخارجها»[٢٢].

ويرى الكثير أنه من كثرة حرص المراكز الفكرية على الظهور والانتشار،تحولت هذه المراكز من هيئات للفكر الموضوعي،إلى مؤسسات تسعى إلى بيع الأفكار وتسويقها،حتى أضحى تسويق الأفكار أهم من الأفكار نفسها.وكما يشير المؤلف فإنه من الاستحالة قياس مدى تأثير المراكز الفكرية بدقة،والمقياس الأفضل لذلك التأثير هو مدى ترجمة صناع القرار للأفكار والتوصيات المقدمة من قبلها.

وتوصل المؤلف عند معالجته لقضية تمويل المراكز الفكرية في الفصل الرابع من الكتاب،إلى أن المصدر الأهم للأموال التي تحصل عليها المراكز الفكرية ،هو ما يأتي من مختلف الهيئات الخيرية والمؤسسات الوقفية،التي هي في أغلبها من نتاج جهود كبريات الشركات«التي تستفيد بإنشائها من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها حكومة الولاية أو الحكومة الفيدرالية على دخل الفرد أو الشركة تشجيعاً لتكريس الأموال في خدمة المجتمع.

كذلك وبالرغم أن الهدف المعلن من المنح والهبات عادةً هو صالح المجتمع إلا أن الأمر بالنسبة إلى الأفراد والشركات يتجاوز ذلك بالضرورة،إذ يصبح دفع الأموال وسيلة للدعاية للفرد أو الشركة،إضافةً إلى أن من تُمنح له الأموال سواء كان مركزاً فكرياً أو مؤسسة أكاديمية قد يُفصِّل الدراسات والأبحاث والتوصيات التي يقوم بها على قياس الجهة المانحة مروِّجاً لتوجُّهاتها العقائدية أو مواقفها العملية التي تتناسب مع مصالحها.مع ذلك فإن الهدف الحقيقي للجهات المانحة يبقى دوماً التأثير في صانع القرار السياسي في السلطة التنفيذية لإتباع سياسة معينة، أو المشرِّع كي يصدر القوانين والتشريعات التي تخدم المصالح الاقتصادية والتجارية للمموِّل،أو الرأي العام للقبول بما يُطرح عليه عبر تثقيفه في الشأن محط النقاش والتداول»[٢٣].

وقد اتبعت المؤسسات الوقفية،والهيئات الخيرية جُملة من الأساليب كي تحافظ على قدر كبير من فاعليتها وتأثيرها،وتحقق أهدافها، وتوجهاتها على الساحة الأمريكية،ومن الأساليب الهامة التي انتهجتها:

[٢٢] د. باسل رؤوف الخطيب: المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية "الظاهرة والدور والتأثير»،ص:٥٣.
[٢٣] د.باسل رؤوف الخطيب:المصدر نفسه،ص:٦٤.

تقديمها للمنح السياسية الطابع علناً للمراكز والهيئات التي تدعم أفكار التيار المحافظ،والسعي من أجل تعزيز قوة المراكز الفكرية، والبحثية المحافظة وذلك في كل القطاعات الاستراتيجية بالولايات المتحدة،بالإضافة إلى التركيز على دعم نشاطات المراكز عن طريق الضخ المالي، والتركيز على مشروعات محددة أو دراسات معينة،و تعمل على توفير تمويل تشغيلي طويل المدى يُسهم في دعم النفقات الإدارية، ومصاريف البنى التحتية للمراكز والتنظيمات المحافظة،وهو ما مكنها من الاستقرار والديمومة، وتحقيق خططها الموضوعة،وذلك عن طريق المتابعة المستمرة للقضايا التي تهمها، والشؤون التي تتخصص فيها.كما أنها تدفع بسخاء للمراكز الفكرية والبحثية الهامة،وتمول برامج التحول الاجتماعي والسياسي،وتقدم منح مالية عن الموضوعات الشاملة،التي تتنوع في معالجتها لأكثر من موضوع أو فئة اجتماعية،ومن المراكز التي انتهجت هذا الأسلوب:مؤسسة التراث،ومعهد المشروع الأمريكي.

كما تخصص المراكز مبالغ ضخمة،بغرض دعم إصدار الدوريات،والمطبوعات المتخصصة،وتركز على المجلات ذات الطابع الأكاديمي،وتعتمد على المراكز والهيئات التنظيمية التي تُقدم لها الأموال،وتحفزها على التمكن من استخدام أساليب التسويق والاتصال،وتعمل على إيجاد وسائل الإعلام التي تنشر الأفكار المحافظة،وتذيعها،وتستعملها كوسيلة للتأثير على الجماهير،وهي تسعى دائماً إلى تعزيز التفاعل والتفاهم والمبادلة بين المراكز والمؤسسات والهيئات الفكرية،بوساطة تشجيع وجود شبكة تضم خبراء،وبرامج تدريب،ولا تقتصر على ذلك فحسب،بل إنها تشهد امتداداً إلى القيام بمشاريع الأبحاث،والدراسات المشتركة، وتدعيم التبادل،وتقوم بتقديم أموال لجماعات الضغط(اللوبي السياسي)،وذلك بغرض استمالة الشخصيات الفاعلة على مستوى صناعة القرار.

المراكز الفكرية الأمريكية والشرق الأوسط:

بعد أن قدم المؤلف لمحة عن مؤسسة التراث،وذلك كنموذج لأهم المراكز الفكرية الأمريكية،يرصد رؤية تلك المراكز للشرق الأوسط،ويستفيض في مناقشته لهذه القضية من جوانب عدة،وذلك في الفصل الأخير من الكتاب،الذي يُعد في نظرنا أهم فصول هذا السفر القيم، ففي البدء قدم لنا الدكتور باسل رؤوف الخطيب مراجعة تاريخية للاهتمامات الأكاديمية والعلمية للمراكز الفكرية،والتي انصبت على الشرق الأوسط،حيث إنها بدأت في الجامعات الأوروبية والأمريكية العريقة،وعُرفت باسم«الدراسات الشرقية» oriental studies ،وأُطلق عليها فيما بعد اسم«الاستشراق» orientalism ،وقد ظلت هذه المؤلفات لزمن طويل«عبارة عن مؤلفات مختلفة في مجالات مثل الفلسفة والحضارة واللغويات والإثنية واللاهوت.وكان الكثير من هذه الجهود مكرَّساً للكشف عن النصوص المرتبطة بهذه الموضوعات أو ترجمتها أو تفسيرها أو إعادة تفسيرها بهدف معرفة ملامح الثقافة الخاصة بالمجتمع أو المجتمعات المعنية في المنطقة.لكن الملاحظة الأساسية في هذا الصدد أن الاهتمام بالمنطقة كان جزءاً من الدراسات الخاصة بقارة آسيا عموماً التي كانت تتشكل من منطقتي الشرق الأدنى(الشرق الأوسط) والشرق الأقصى.إضافة إلى ذلك،كان واضعو الدراسات خليطاً متنوعاً من الأكاديميين والساسة والعسكريين والرحالة،إضافةً إلى رجال الدين والمبشرين والفنانين والتجار وغيرهم.وكان الواضح أيضاً أن النهج المتبع،باستثناءات قليلة،كان مبنياً على أساس وجود فوارق بين الحضارة الغربية والآخرين،هذا الفارق الذي كان مصبوغاً بالنظرة الفوقية والاستعلائية على حضارات الشعوب الأخرى(الأقل شأناً) ،واستمر هذا التوجه الفكري والأكاديمي حتى منتصف

عقد الأربعينيات من القرن العشرين.لكن انتهاء الحرب العالمية الثانية عام١٩٤٥م الذي أدَّى إلى سقوط الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية كبريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها نجم عنه ولادة العديد من الدول المستقلة في الكثير من بقاع العالم،ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط...،وفي سبعينيات القرن الماضي دخلت الدراسات الاستشراقية،خصوصاً المتعلقة بالشرق الأوسط مرحلة جديدة أثّرت في النهج التقليدي المتبع في الدراسات والأبحاث الخاصة بآسيا والشرق الأوسط تحديداً. ويعود الفضل في ذلك إلى أستاذ جامعي أمريكي في الأدب المقارن(من أصل فلسطيني)هو إدوارد سعيد الذي وضع مؤلفاً بعنوان«الاستشراق» orientalism هاجم فيه التقاليد الفكرية والأكاديمية في الدراسات الشرقية.لقد كان مؤلفه هذا،الذي أثار ضجة كبيرة وثورة على النهج الذي ساد قروناً مضت،مؤشراً على مرحلة جديدة من التفكير والمنهجية في تناول الغرب حضارات مناطق العالم الأخرى وثقافاتها وسياساتها،خصوصاً منطقة الشرق الأوسط.وكان هذا المؤلف في رأي الكثيرين بداية لما سُمي أيضاً"عصر دراسات ما بعد الاستعمار"post-colonial studies وكان من نتيجة هذا العمل الفكري المميز أن أصبحت الدراسات الشرقية أو orientalismأي الاستشراق،كما رأى سعيد مصطلحاً مبغوضاً ومهجوراً.كما صارت هذه المدرسة الفكرية الجديدة هي المدرسة السائدة في الأكاديميات على الرغم من حملات التجريح التي تعرضت لها المدرسة من داخل المجتمع الأكاديمي،خصوصاً من أنصار الفكر الصهيوني ومؤيدي إسرائيل،مثل برنارد لويس وليونارد بايندر،ومن قبل عدد كبير من المحافظين الجدد داخل المراكز البحثية والفكرية المهمة وخارجها. ولعل الهجوم على سعيد هو ما جعل الهوة تتسع بين المؤسسات الأكاديمية وتلك المراكز،و أبعد الأغلبية الساحقة من الخبراء والمختصين الأكاديميين في منطقة الشرق الأوسط عن مراكز الثقل السياسي في الولايات المتحدة في ضوء تأثير المحافظين عموماً والمحافظين الجدد تحديداً منذ ثمانينيات القرن العشرين في صنع السياسة الخارجية الأمريكية،ومواقف الولايات المتحدة تجاه الدول العربية وإسرائيل»[٢٤].وليس من شك في أن الانتشار الواسع لأفكار إدوارد سعيد،وتقبلها من لدن الأوساط الأكاديمية،ومراكز الأبحاث،والدراسات الجامعية،أدى إلى إعادة النظر في الرؤية التي كانت سائدة عن الاستشراق،ومفاهيمه، كما قاد تدريجياً إلى إعادة هيكلة المنطلقات الفكرية،وأساليب طرح الدراسات الشرقية عامة،وهذا الأمر سبب إزعاجاً كبيراً للكثير من القياديين في المراكز الفكرية،وبالأخص المحافظة منها،فشنوا هجمات عنيفة على أفكار ورؤى إدوارد سعيد،ولاسيما بعد هجمات٢٠٠١الإرهابية في الولايات المتحدة،وقد راجت بعدها الأفكار الداعية إلى الصراع والصدام بين الحضارات،وقد أتت هذه الرؤى الخاصة بالحضارات«في ظل تأكيد المراكز الفكرية،خصوصاً المحافظة وبتأييد من تيارات اليمين المسيحي واليمين الصهيوني على أن ترابط التقاليد المسيحية اليهودية هو السمة الأساسية للحضارة الغربية.ورافق هذا تدعيم مقولة:إن إسرائيل امتداد للغرب ومصالحه الاستراتيجية،وإنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط،فإسرائيل هي تجسيد واقعي للقيم الغربية في منطقة تضم دولاً عربية وإسلامية تفتقر على النظم والمؤسسات الديمقراطية،وترفض القيم والهيمنة الغربية،وتدعم الأصولية الإسلامية،وتحاول النيل من إسرائيل وبالتالي الغرب عبر مساندة الفلسطينيين وقضاياهم من بين أمور أخرى.من جهة أخرى في ظل بيئة تشهد تصاعد تأثير المحافظين الجدد في المراكز الفكرية وتأثير هذه المراكز في صنع القرار على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة، واستمر السجال بين منظور باحثي المراكز الفكرية وخبرائها و الأكاديميين المتخصصين في مختلف شؤون منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من هيمنة المراكز الفكرية المتزايدة على السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط،وتأييد خبرائها الصهيونية وإسرائيل ومعاداتهم العرب والمسلمين،بقيت طروحات سعيد على رغم ذلك سائدة في المجتمع

[٢٤] المصدر نفسه،ص:٩٧وما بعدها.

الأكاديمي.لكن هذه الهيمنة أدَّت إلى نجاح المراكز الفكرية عملياً في استبعاد هذه الطروحات من منتجاتها وفي الاستئثار في النصح والمشورة السياسية لصناع القرار»[٢٥].

إن الحديث عن الحملات الشعواء التي تعرض لها العرب والمسلمون من قبل المراكز الفكرية،يقتضي إنجاز مؤلفات خاصة، وتحبير مجلدات مستقلة،ويُقدم لنا المؤلف بعض اللمحات عن التشويه والتضليل الكبير الذي سعت المراكز الفكرية إلى إشاعته وبثه في مختلف المنابر الإعلامية، والوصول به إلى صناع القرار والتأثير في توجهاتهم، ومن أبرز الذين عملوا على إضرام نيران الحروب الإعلامية التي تشوه صورة الإسلام والعرب،مارتن كريمر martin kramer ،تلميذ برنارد لويس في جامعة برنستون،الذي هاجم رابطة دراسات الشرق الأوسط،ووصف دراساتها بأنها مليئة بالأخطاء،وبالأفكار التي تعادي أمريكا،وهي تُفرطُ في التفاؤل،كما هاجم أفكار وطروحات إدوارد سعيد،وأما ستانلي كورتزstanley kurtz،فقد وصف أساتذة مركز دراسات الشرق الأوسط،بأنهم يساريون ومؤيدون للإرهاب الإسلامي، ومتساهلون مع المعادين لأمريكا،كما أنه سعى وبكل ما يمتلكه من قوة ونفوذ إلى تأليب صناع القرار الأمريكي ضد دراسات الشرق الأوسط،وذلك على أساس أنها لم تُقدم أية خدمة للأمن القومي الأمريكي،ولم تساهم بالدراسات والأبحاث التي تُلقي الضوء على ما يدور في الشرق الأوسط،وتخدم السياسة الخارجية الأمريكية،وقد شملت هجماته مراكز جمة ،بغرض التشهير بالخبراء الأكاديميين،الذين لا ينتمون إلى اليمينيين أو المحافظين الجدد،ما أدى إلى استبعاد البعض منهم من عملهم في الجامعات المرموقة.

هذا على مستوى الشخصيات التي تعادي العرب والمسلمين،أما على مستوى المراكز التي تُكن للمسلمين حقداً شديداً،وتدُل على مدى سيطرة وتغلغل اللوبي الصهيوني في أعماق المؤسسات الأمريكية، فيُمكن التمثيل بمنتدى الشرق الأوسط ،الذي هو عبارة عن مركز فكري يميني صهيوني،تتركز اختصاصاته على السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط،وقد أُسس عام:١٩٩٠م في مدينة فيلادلفيا،من قبل دانيال بايبسdaniel pipes المعروف بعدائه الشديد للعرب وللإسلام في أمريكا،وقد تطور هذا المنتدى تطوراً كبيراً،فتضخمت ميزانيته،نظراً لتمتعه بحرية كبيرة،فلا تُفرض عليه لا قيود قانونية، ولا مالية،وهذا ما مكنه من التأثير بقوة على الرأي العام الأمريكي،ولدى صناع القرار،وكما يرى المؤلف فهذا المنتدى يُعدُ الأخطر نظراً لجملة من الأسباب من بينها أنه ساحة فاعلة لنشاطات المفكرين من المحافظين الجدد،ومن أبرز الذين يؤيدون بكل قوة الصهيونية وإسرائيل في أمريكا،ويُضاف إلى ذلك أن الناشطين به ينتسبون إلى مراكز فكرية لها نفس التوجهات العدائية التي ينتهجها المركز، وبعضهم يحتل مراتب عليا في الدوريات والمجلات المروجة لهذا التيار، والمركز يُعتبر أداةً قوية تُعنى بمراقبة المجتمع الأكاديمي الأمريكي الذي له صلات بدراسات الشرق الأوسط فيسعى أصحابه إلى تضييق الخناق على الأساتذة والخبراء الذين يُقدمون أفكاراً تتناقض مع توجهاتهم، أو تكشف الحقائق التي يعملون بكل جد من أجل إخفائها وتشويهها ونقضها.

لقد كشف كتاب الدكتور باسل رؤوف الخطيب الكثير من الحقائق العميقة عن الأدوار والتأثيرات الكبيرة التي تنشرها المراكز الفكرية الأمريكية، والتي يتجذر فيها اللوبي الصهيوني ،فيُقدم طروحات، ورؤى، مشوهة، وبعيدة كل البعد عن الواقع، وما يزيد الأمر شجناً هو أن هذا التأثير مستمر «فإذا بقيت هذه الهيمنة، وتواصل استبعاد الأكاديميين المتخصصين في الشرق الأوسط على الساحة الإعلامية بشكل مباشر وغير مباشر، وعن المسرح السياسي في واشنطن

[٢٥] المصدر نفسه ،ص:١٠٣وما بعدها.

العاصمة،فإن مشاركتهم أو إسهامهم في صنع القرار الخارجي للولايات المتحدة يبقى طموحاً صعب المنال على المدى المنظور في أقل تقدير.

إن معرفة كيفية تبلور المواقف والقرارات السياسية الأمريكية يُسهم كثيراً في توقِّي انعكاساتها على دول الشرق الأوسط،وعلى المصالح العربية والإسلامية،خصوصاً حين يُضاف العامل الإسرائيلي كعنصر حيوي في استراتيجية الدولة الأعظم في المنطقة.لذا،هناك حاجة مستمرة إلى دراسات متعمقة متتالية لكشف حقائق المتغيرات المتصلة بالمراكز الفكرية المعنية بالشرق الأوسط وخلفياتها تمويلاً وإدارة وآليات عمل.عندها يصبح التحسُّب للسياسة المقررة في الولايات المتحدة مطلوباً، وتوقُّع عواقبها المحتملة في المنطقة ممكناً...»[٢٦].

[٢٦] المصدر نفسه، ص:١٥٠وما بعدها.